

Distr.: General  
7 February 2013  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الثالثة والخمسون

الدورة الموضوعية، ٣-٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل البرنامجية: التقييم

## التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

”حقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة نتائج إيجابية في معالجة مجموعة واسعة من القضايا البيئية ولكنه لا يزال يتعين عليه زيادة التركيز في برنامج عمله ومواصلة تعزيز العمليات الداخلية والمكاتب الإقليمية“

موجز

اختارت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والخمسين، برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتقييم، على أن تنظر في ذلك التقييم في دورتها الثالثة والخمسين، في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد أيدت الجمعية العامة ذلك الاختيار في قرارها ٦٦/٨.

\* E/AC.51/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

040313 040313 13-22742 (A)



وفحص مكتب خدمات الرقابة الداخلية أهمية البرنامج وفعالته وتأثيره باستخدام أساليب كمية ونوعية، منها استعراض الوثائق، والمقابلات، والدراسات الاستقصائية وأفرقة التركيز، والبعثات الميدانية، والمراقبة المباشرة للاجتماعات الداخلية، والمنتديات الحكومية الدولية، وتحليل استخلاصي لتقارير تقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وحقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة نتائج إيجابية في معالجة مجموعة واسعة من القضايا البيئية ولكنه لا يزال يتعين عليه زيادة التركيز في برنامج عمله ومواصلة تعزيز العمليات الداخلية والمكاتب الإقليمية. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال منتجات مثل سلسلة تقارير توقعات البيئة العالمية والتقارير المعنون نحو اقتصاد أخضر: سبل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، بتيسير الوصول إلى معلومات علمية ذات صلة بالتحديات البيئية، كما ساهم في تغيير السياسات وإدخال تحسينات في مجال البيئة. وأصبح للبرنامج أهمية حاسمة في وضع القواعد والمعايير البيئية العالمية وحقق نتائج إيجابية في بناء قدرات الحكومات الوطنية، وذلك على الرغم من وجود تفاوت في استدامة النتائج التي حققها.

واعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إقامة شراكات مع طائفة واسعة من الكيانات، باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في إنجاز برنامج عمله. وكانت الشراكات بالغة الأهمية في تمكين البرنامج من التغلب على القيود الناجمة عن صغر حجمه النسبي ومحدودية موارده وقلة وجوده القطري. وفي ما يتعلق بتشجيع تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حقق البرنامج بعض النتائج الإيجابية، ولا سيما عن طريق تنشيط فريق إدارة البيئة. ولكنه واجه الصعوبات بسبب عدم وضوح الأدوار التي تؤديها كيانات الأمم المتحدة وتداخلها. وعلى الرغم من حصول المكاتب الإقليمية للبرنامج على دعم بالموارد الإضافية وزيادة تفويض السلطة، فإن البرنامج لم يستجب بعد على نحو كاف لطلبات الدول الأعضاء بتعزيز المكاتب التي لم تحقق بعد إمكاناتها الاستراتيجية الكاملة.

وأصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر توجهاً نحو تحقيق النتائج بسبب الاستثمارات الكبيرة في تقوية عمليتي التخطيط والإدارة. ولا يزال إصلاح برنامج البيئة مستمراً، ولكن العمليات ذات الأهمية الحرجة في مجال تركيز البرامج، والمساءلة المؤسسية وتخصيص الموارد لا تزال متأخرة عن الركب. وقد أدت مواصلة ترسيخ عملية إصلاح البرنامج إلى تقوية التركيز على الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

وبالنظر إلى البيئة العالمية، التي لا تزال مهددة بالاتجاهات السلبية والمخاطر المتزايدة، أصبحت فعالية برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وينبغي للبرنامج أن يؤدي ولايته المعيارية والتنفيذية على نحو متكامل ومتناسك وبحيث تدعم كل منهما الأخرى - على الصعد القطري والإقليمي والعالمي - من أجل تعزيز فعالية البرنامج. إذ أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمتلك، في سياق التواء العمل المعياري والعمل التنفيذي في مجال البيئة، الميزة النسبية الأكبر وأفضل إمكانية لتقديم أكثر مساهماته أهمية.

ويوصي مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي:

- (أ) معالجة الثغرات في مجال الشراكات المتصلة بالتعليقات الواردة من الشركاء والقياسات التي يحددها التقييم لفعالية الشراكات من حيث التكلفة؛
- (ب) وضع استراتيجية لتعزيز مهمته في مجال بناء القدرات؛
- (ج) مواصلة تعزيز مكاتبه الإقليمية؛
- (د) وضع معايير واضحة وشفافة لتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة للأنشطة في المجالات ذات الأولوية المواضيعية؛
- (هـ) وضع الصيغة النهائية لمشروع أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لاختصاصات منسقي البرامج الفرعية وتنفيذه.

## أولا - مقدمة

- ١ - حدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقييمه على أساس تقييم المخاطر الذي أجري في عام ٢٠٠٨. واختارت لجنة البرنامج والتنسيق هذا التقييم لكي تنظر فيه في دورتها الثالثة والخمسين، في حزيران/يونيه ٢٠١٣ (انظر A/66/16، الفقرة ٦٦). وأيدت الجمعية العامة هذا الاختيار في الفقرة ٦ من قرارها ٨/٦٦.
- ٢ - ووفقا للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، فالهدف من التقييم هو تحديد مدى وجاهة وكفاءة وفعالية وأثر برنامج الأمم المتحدة للبيئة تحديدا منهجيا وموضوعيا قدر الإمكان (انظر ST/SGB/2000/8، البند ٧-١).

## ثانيا - محور التركيز والمنهجية

- ٣ - ركز التقييم على أداء البرنامج منذ عام ٢٠٠٨، على أن تنتهي عملية جمع البيانات الرئيسية بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢، ولكن السنوات السابقة أخذت في الاعتبار من أجل تعزيز التحليل. ولكنه لم يشمل قدرة البرنامج على الرصد والتقييم، والتي كانت موضوعا لعملية تفتيش أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في عام ٢٠١١ (IED-12-004).
- ٤ - واستخدم التقييم الأساليب الكمية والنوعية التالية لجمع البيانات:
  - (أ) استعراض الوثائق ذات الصلة بالموضوع، بما في ذلك وثائق الأمم المتحدة الداخلية والعامية، والمنشورات الخارجية المتعلقة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
  - (ب) استعراض معلومات الرصد والإبلاغ الواردة من نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق؛
  - (ج) إجراء دراسة استقصائية إلكترونية لجميع الموظفين في الفئة الفنية وما فوقها في برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأجريت الدراسة الاستقصائية (يشار إليها فيما يلي بـ "استقصاء موظفي البرنامج") خلال الفترة من ١٦ نيسان/أبريل إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأرسلت إلى ٤٦١ موظفا، واستجاب لها منهم ٣٢٨ موظفا (بلغ معدل الاستجابة ٧١ في المائة)؛
  - (د) إجراء دراسة استقصائية إلكترونية للدول الـ ٥٨ الأعضاء في مجلس إدارة البرنامج. وأجريت الدراسة الاستقصائية (يشار إليها فيما يلي بـ "استقصاء مجلس الإدارة")

خلال الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ٦ آب/أغسطس ٢٠١٢. واستجابت ٢٠ دولة عضو للاستقصاء (بلغ معدل الاستجابة ٣٣ في المائة)<sup>(١)</sup>؛

(هـ) تشكيل ١١ فريق تركيز بمشاركة الموظفين ومسؤولي الإدارة في البرنامج؛

(و) إجراء ما مجموعه ٢٤٧ مقابلة شبه منسقة شخصيا أو عبر الهاتف مع موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والدول الأعضاء؛ والشركاء، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة؛ وممثلي أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛ وممثلي المنظمات العلمية ومنظمات القطاع الخاص؛ وممثلي المنظمات غير الحكومية. وأجريت بعض المقابلات أثناء إيفاد البعثات إلى مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي، وإلى المكاتب في باريس وبنكوك وبرازيليا وبنما سيتي وجنيف ونيويورك وواشنطن العاصمة؛

(ز) المراقبة المباشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولللقاء مفتوح لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعتكف لكبار المسؤولين الإداريين في البرنامج، واجتماع للجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ح) تحليل استخلاصي لعينة غير عشوائية مؤلفة من ٣٠ إلى ٦٢ تقريرا من تقارير تقييم المشاريع النهائية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنجزة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١<sup>(٢)</sup>؛

(ط) مراجعة ٢١ من الاستعراضات الخارجية، وتقارير مراجعي الحسابات والتقييمات المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتم تغليث جميع التحليلات ببيانات من مصادر متعددة لتعزيز نتائج التقييم.

٥ - وقام فريق استشاري خارجي، يضم ثلاثة خبراء مرموقين على الصعيد الدولي في مجال البيئة، باستعراض الإطار المرجعي للتقييم، وأدوات جمع البيانات ومشروع التقرير.

٦ - وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستشارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء إجراء التقييم، ويشكر البرنامج على تعاونه ومساعدته. وترد في مرفق هذا التقرير استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مشروع التقرير.

(١) يحدد معدل الاستجابة المنخفض من القدرة على استخلاص استنتاجات معممة من نتائج الاستقصاء. وتُفسر نتائج الاستقصاء خلال هذا التقرير مقارنة بأدلة مماثلة من مصادر أخرى. وتحتسب نتائج الاستقصاء المقدمة في هذه الوثيقة بدون الردود التي اختارت "لا رأي".

(٢) تم اختيار العينة على أساس: (أ) التوازن بين عمليات تقييم المشاريع التي يمولها مرفق البيئة العالمية وعمليات تقييم المشاريع التي لا يمولها المرفق؛ (ب) تاريخ إنجاز المشروع؛ (ج) التمثيل الجغرافي؛ (د) التوازن بين المشاريع القطرية والمشاريع المشتركة بين عدة أقطار؛ (هـ) تمثيل البرامج الفرعية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

## ثالثاً - معلومات أساسية

### التاريخ والولاية

٧ - أنشأت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ١٩٧٢. بموجب قرارها ٢٩٩٧ (د-٢٧) لكي يشجع التعاون الدولي في ميدان البيئة ويوصي، حسب المقتضى، بالسياسات التي تتبع تحقيقاً لذلك، ويقدم التوجيه في مجال السياسات العامة التي تتبع في إدارة وتنسيق البرامج البيئية في منظومة الأمم المتحدة. وتطورت ولاية البرنامج في المقررات اللاحقة لمجلس الإدارة:

(أ) جاء إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي اعتمده مجلس الإدارة في مقرره ١/١٩، ليعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هيئة الأمم المتحدة الرئيسية والسلطة العالمية الرائدة في مجال البيئة التي تضع جدول أعمال البيئة العالمي وتعزز تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة وتعمل كداعية موثوق بها في مجال البيئة العالمية؛

(ب) دعا مجلس الإدارة في مقرره د١-١/٧، بشأن الإدارة البيئية الدولية، وتذييله، ويعرفان مجتمعين باسم "مجموعة كارتاخينا"، إلى تعزيز دور البرنامج وسلطته وأوضاعه المالية، وتعزيز القاعدة العلمية للبرنامج، وتحسين التنسيق والترابط في ما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتعزيز التنسيق والتعاون في جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة، بوسائل تشمل فريق إدارة البيئة؛

(ج) في خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، التي اعتمدها مجلس الإدارة في الجزء الأول من مقرره ١/٢٣، طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يعزز ما يقدمه من الدعم التكنولوجي وبناء القدرات، ويوثق التعاون بين البرنامج وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والهيئات الأخرى العاملة في مجال بناء القدرات البيئية.

٨ - وفي عام ٢٠١٢، دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الجمعية العامة إلى اتخاذ قرار يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق فتح باب عضوية مجلس إدارة البرنامج بحيث تضم جميع بلدان العالم، وتعزيز قدرة البرنامج على الوفاء بالولاية المكلف بها في مجال التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وتمكينه من قيادة الجهود المبذولة لصوغ الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٩ - ووفقا لاستراتيجية البرنامج متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ (UNEP/GCSS.X/8)، التي وافق عليها مجلس الإدارة في مقرره د١-٣/١٠، فسر البرنامج ولايته على أنها تشمل خمسة مجالات عامة مترابطة هي:

- (أ) إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض؛
- (ب) حفز التعاون والعمل على الصعيد الدولي وتعزيزهما؛
- (ج) تقديم المشورة بشأن السياسات وتوفير المعلومات بشأن الإنذار المبكر، بناء على أسس علمية وتقييمات سليمة؛
- (د) تيسير وضع القواعد والمعايير وتنفيذها وتطويرها وإقامة روابط مشتركة متسقة بين الاتفاقيات البيئية الدولية؛
- (هـ) تعزيز الدعم التكنولوجي وبناء القدرات تمشيا مع الاحتياجات والأولويات القطرية.

### الحوكمة والهيكل التنظيمي

- ١٠ - تحكم الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن طريق مجلس الإدارة. ويقوم جهاز فرعي، هو لجنة الممثلين الدائمين، برصد تنفيذ قرارات المجلس وتيسير تنفيذها.
- ١١ - ويضم البرنامج ست شُعَب، ومكتبا تنفيذيا وستة مكاتب إقليمية، وسبعة من المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال وخمسة أفرقة استشارية علمية. ويقدم كذلك خدمات الأمانة لثمانية إتفاقيات بيئية متعددة الأطراف<sup>(٣)</sup>. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان عدد العاملين في البرنامج (دون احتساب الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والاتفاقيات التي يديرها البرنامج) ٨٣٤ موظفا، وتغطي تكاليف ٤٨ موظفا من الميزانية العادية للأمم المتحدة، و ٤٥٤ موظفا من صندوق البيئة، و ١٥٥ موظفا من الصناديق الاستثنائية التي تدعم بشكل مباشر برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، و ٥٣ موظفا

(٣) اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون؛ وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفذة لطبقة الأوزون؛ واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة؛ واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية؛ واتفاقية استكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة؛ واتفاقية التنوع البيولوجي؛ واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛ واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض؛ والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال.

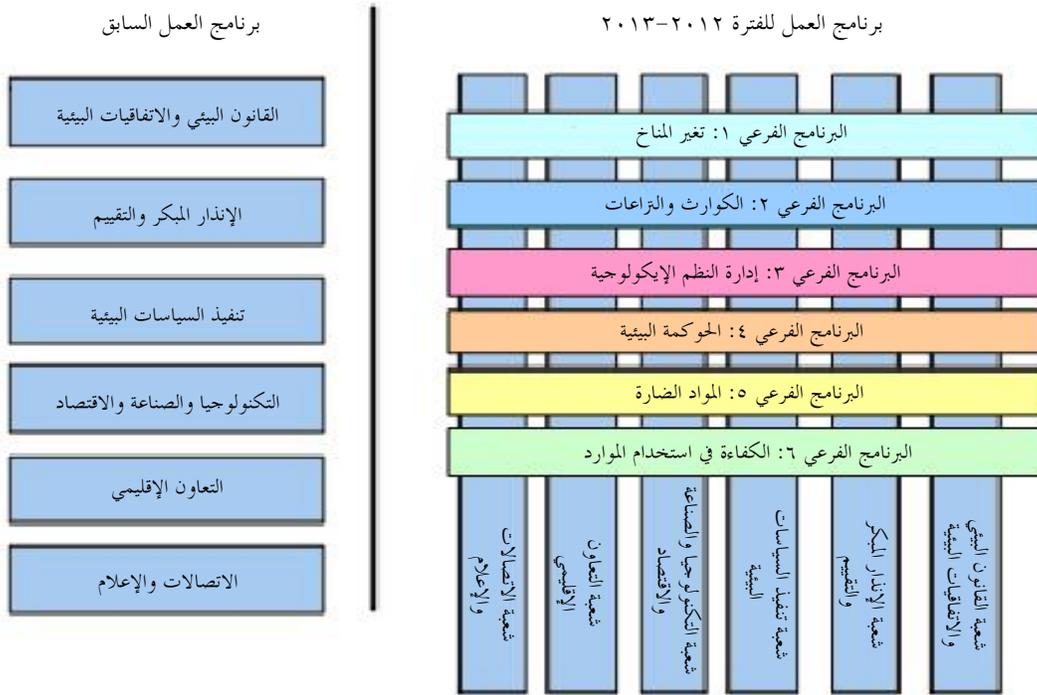
من التبرعات المناظرة، و ٧٥ موظفا من الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية و ٤٩ موظفا من الحساب الخاص لدعم الصناديق الاستئمانية.

### الإصلاح التنظيمي والإداري

١٢ - خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، شهد برنامج الأمم المتحدة للبيئة تغييرا تنظيميا ليصبح أكثر تركيزا على النتائج لتوحيد أدائه. والجدير بالذكر أن الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ استبدلت الأعمال الخاصة بالشعب المنظمة وفقا للمهام الوظيفية، ببرامج فرعية شاملة في ستة مجالات مواضيعية ذات أولوية تنفذ في بنية تتخذ شكل المصفوفة (انظر الشكل الأول).

### الشكل الأول

### بنية المصفوفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة



المصدر: مقتبس من التقييم البنيوي الذي أجراه مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١١ لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

١٣ - صُممت البنية الجديدة والاستراتيجية متوسطة الأجل للاستفادة من الخبرة القطاعية المتخصصة في جميع الشُعَب، وإنهاء الازدواجية والنهج الانعزالي في مجالي البرمجة ووضع الميزانية، والأخذ بنهج جديد للبرمجة القائمة على النتائج ولزيادة الاتساق مع أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي يمولها مرفق البيئة العالمية. وتعمل جميع شُعَب البرنامج في جميع البرامج الفرعية الستة، وتأخذ بعض الشعب دور الريادة في أحد هذه البرامج الفرعية أو في عدد منها. ويخطط برنامج الأمم المتحدة للبيئة في استراتيجيته المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، لاستحداث برنامج فرعي سابع، بشأن البيئة قيد الاستعراض.

١٤ - وتقوم سياسة الوجود الاستراتيجي المعتمدة في عام ٢٠٠٩، على النحو المبين في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، بتحويل موارد البرنامج نحو أنشطة تستجيب للاحتياجات الإقليمية والقطرية. ووضعت توجيهات استراتيجية لتعزيز وجود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأقاليم، وتقوية الشراكات التي يقيمها من أجل زيادة مستوى إنجاز البرامج في الميدان.

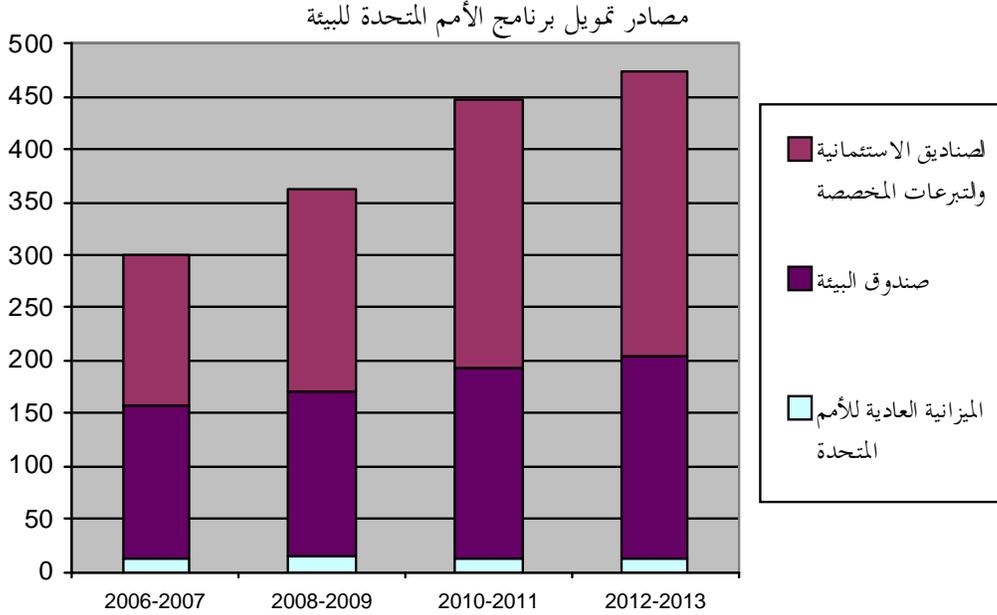
#### الميزانية

١٥ - يبلغ مجموع الموارد المتوقعة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٤٧٤ مليون دولار، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٥٧ في المائة على مدى ثلاث فترات من فترات السنتين، على النحو المبين في الشكل الثاني. وكان الدافع الرئيسي وراء هذا النمو توسعات في الصناديق الاستثمارية والتبرعات المخصصة (بلغت نسبة النمو ٨٨ في المائة). حيث بلغت نسبة نمو صندوق البيئة ٣٢ في المائة والميزانية العادية ٨ في المائة.

## الشكل الثاني

## مصادر تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣

بملايين دولارات الولايات المتحدة



المصدر: UNEP/GC/24/9 و UNEP/GC/25/12 و UNEP/GC/26/13.

١٦ - وبالإضافة إلى ذلك، حصل البرنامج في السنة المالية ٢٠١١، باعتباره وكالة منفذة لمشاريع مرفق البيئة العالمية، على ٢٨٩ مليون دولار ونفذ ٨٥ مشروعاً من مشاريع مرفق البيئة العالمية<sup>(٤)</sup>، ويمثل ذلك أكثر من ضعف المبلغ الذي حصل عليه للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والبالغ ١٢٥ مليون دولار (انظر A/65/5/Add.6).

(٤) استعراض الرصد السنوي الذي قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمشاريع التي يدعمها مرفق البيئة العالمية وينفذها البرنامج (٢٠١١).

## رابعاً - نتائج التقييم

### ألف - إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض

يسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحصول على معلومات عملية ذات صلة بالتحديات والفرص البيئية الرئيسية في الوقت المناسب

١٧ - اضطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور فعال في تنفيذ ولايته المتمثلة في إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض وضمان إيلاء الحكومات الاهتمام اللازم للمشاكل البيئية الناشئة. وأدت العلوم دوراً أساسياً في تنفيذ هذه الولاية. فخلال فترتي السنتين الماضيتين، اعتمد البرنامج استراتيجية علمية وأنشأ وظيفة كبير العلماء لتعزيز التفاعل بين السياسات والعلوم<sup>(٥)</sup>. وعمل البرنامج على تعزيز مصداقية التقييمات العلمية العديدة التي يجريها ونواتجها في مجالي الرصد والإنذار المبكر، إذ جعلها أكثر دقة وتحفيزاً. وزاد تعاونه مع الأفرقة العلمية، بما في ذلك الفريق المعني بالموارد العالمية، وفي العمليات التي أدت إلى إنشاء المنبر الحكومي الدولي للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. واعتبر جميع المحييين على استقصاء مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن البرنامج يؤدي دوراً فعالاً في إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض.

١٨ - وصنف مستخدمو تقييمات البرنامج على أنها عالية المستوى من حيث فائدتها ووجاهتها وحسن توقيتها. وبصفة خاصة، اعتبرت الأطراف المعنية الرئيسية أن تقارير توقعات البيئة العالمية، التي توفر معلومات علمية عن حالة البيئة، تتسم بجودة تقنية عالية وأنها فريدة من نوعها في ميدان البيئة، وتمثل مساهمة طويلة الأمد من مساهمات البرنامج. واستخدم البرنامج بشكل فعال أساليب التقييم التعاونية لإصدار منتجاته المتعلقة بتوقعات البيئة العالمية؛ ويضم أحدث التقارير مساهمات أكثر من ٦٠٠ خبير من جميع أنحاء العالم.

١٩ - وكان لتقارير توقعات البيئة العالمية أثر مباشر على إرشاد السياسات الحكومية، حسبما تجلّى في الدراسات الاستقصائية التعقيبية التي أجراها البرنامج في عام ٢٠٠٦ بالنسبة للتقريرين الثالث والرابع<sup>(٦)</sup>. وأفادت التقييمات السابقة بأن بعض الحكومات اعتمدت منهجية التقييم وصيغة الإبلاغ المتبعين في توقعات البيئة العالمية لوضع استراتيجياتها البيئية

(٥) حسب الاستراتيجية العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ٢٠١١-٢٠١٣، يشمل التفاعل بين السياسات والعلوم تحديد القضايا العلمية ذات الأهمية في مجال السياسات، باستخدام أساليب عملية لتوضيح التحديات المتعلقة بالسياسات وتقييم المعارف العلمية وإبلاغها إلى صانعي السياسات وعقد اجتماعات للعلماء.

(٦) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، شعبة الإنذار المبكر والتقييم، تقرير التقييم (٢٠٠٦).

الوطنية<sup>(٧)</sup>. ومن خلال التقرير الخامس من سلسلة التقارير، عزز البرنامج فائدة التقرير بإنتاج وتوزيع منشورات متخصصة ومحددة الأهداف لدعم تحديد الأولويات وصنع السياسات في مجال البيئة<sup>(٨)</sup>. وأدى التقرير الخامس دورا حاسما في تزويد واضعي السياسات بمعلومات عن القضايا الناشئة مثل اللدائن والكربون الأزرق والنفايات الإلكترونية.

## باء - حفز التعاون والعمل على الصعيد الدولي وتعزيزها

عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بفعالية على تشجيع وحفز العمل على الصعيد الدولي بشأن خطة الاقتصاد الأخضر

٢٠ - روج برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنجاح لخطة الاقتصاد الأخضر على المسرح العالمي باعتبارها مثالا رئيسيا على ما يقوم به لحفز وتشجيع العمل الدولي. ورغم أنه لا يمكن أن يُنسب إلى البرنامج الفضل في استحداث المفهوم الأصلي لمبادرة الاقتصاد الأخضر، فقد تولى قيادتها كمشروع تجريبي. وتضمن تقريره الرئيسي المعنون "نحو اقتصاد أخضر: سبل تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، بحثا علمية عن آثار الاستثمار المراعي للبيئة في قطاعات تتراوح بين الطاقة المتجددة والزراعة المستدامة، إضافة إلى توجيهات استراتيجية بشأن السياسات التي تحفز الاستثمارات في القطاعات التي تتسم بانخفاض انبعاثات الكربون وكفاءة استخدام الطاقة. وانطوت عملية إعداد التقرير ونشره على مناقشات حكومية دولية ومناقشات للخبراء وخدمات استشارية، مما ساعد في زيادة إبراز نهج الاقتصاد الأخضر في الخطاب العالمي بشأن السياسات. ورأى أكثر من ثلث المجيبين على استقصاء مجلس الإدارة (٣٨ في المائة) أن عمل البرنامج فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر يشكل أهم الإنجازات التي حققها بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١، وكان ذلك من إنجازات البرنامج الأكثر ورودا في الأجوبة على الاستقصاء. وبدعم من البرنامج، أصدرت أكثر من ٣٠ وكالة بيانا مشتركا بشأن الاقتصاد الأخضر خلال المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية المعقود في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٠، اعتمد مجلس الإدارة، بموجب مقرره د.١-٩/١١، إعلان نوسا دوا، الذي أشار فيه إلى نهج الاقتصاد الأخضر بوصفه سبيلا للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. واحتير النهج أيضا ليكون موضوع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، حيث وجد

(٧) انظر [www.unep.org/geo/pdfs/geo5/ANNEX4\\_GEO-5\\_Midterm\\_Evaluation\\_Report.pdf](http://www.unep.org/geo/pdfs/geo5/ANNEX4_GEO-5_Midterm_Evaluation_Report.pdf).

(٨) تشمل منشورات للحكومات المحلية والشباب والأعمال التجارية، إضافة إلى موجز لصناعي السياسات ومنشور بشأن تتبع البيئة المتغيرة.

تعبيراً حلياً في الوثيقة الختامية. وإضافة إلى ذلك، اعتبر ٨٧ في المائة من المجهين على استقصاء مجلس إدارة البرنامج أن البرنامج يؤدي دوراً فعالاً في تشجيع العمل الدولي في ميدان البيئة.

**التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشجيع تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة واجه صعوبات بسبب عدم وضوح الأدوار التي تؤديها كيانات الأمم المتحدة وتداخلها**

٢١ - حقق برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعض النتائج الإيجابية في تنفيذ ولايته المتمثلة في تشجيع تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة. وبصفة أخص، تم تنشيط فريق إدارة البيئة خلال السنوات الأخيرة، وهو هيئة التنسيق الرئيسية في مجال البيئة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، يرأسه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما يدل على ذلك ازدياد عدد المشاركين في الاجتماعات وارتفاع مستواهم. وأعرب أصحاب المصلحة عن تقديرهم للنواتج التي حققها الفريق مثل تقريره المعنون العمل على تحقيق اقتصاد أخضر متوازن وشامل: منظور على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهو ثمرة تعاون بين وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وهيئات حكومية دولية أخرى ومبادرة "حضرة الأمم المتحدة الزرقاء"، وهي نهج لجعل الأمم المتحدة خالية من أي ممارسات تنطوي على انبعاثات الكربون.

٢٢ - وعلاوة على ذلك، يضطلع البرنامج بدور قيادي في عدد من الآليات المشتركة بين الوكالات وقدم مساهمات مفيدة في تحقيق أهدافها. فهو يضطلع بدور:

(أ) الرئيس المشارك مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لمجموعة الطاقة المتجددة التابعة لشبكة الأمم المتحدة للطاقة؛

(ب) نائب منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات؛

(ج) الجهة الرائدة في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية؛

(د) الرئيس المشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفريق عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالاستدامة البيئية وتغير المناخ ومؤتمر ريو+٢٠.

٢٣ - وعزز البرنامج مشاركته في عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومنذ عام ٢٠٠٧، أنجز ٥٧ إطار عمل بمشاركة من البرنامج. وفي الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تولى البرنامج تنسيق أكثر من ٤٨ دورة تدريبية لمعالجة النقص في قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية على إدماج البيئة بشكل ملائم في عملها (من بين ١٣٩ فريقاً من أفرقة الأمم المتحدة القطرية في العالم). واستخدم البرنامج بشكل تجريبي

للمرة الأولى الموجزات البيئية الوطنية<sup>(٩)</sup> في أكثر من ٢٧ بلدا، مما مكنه من تعميم القضايا البيئية بمزيد من الفعالية في منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

٢٤ - ورغم هذا التقدم، لم يتمكن البرنامج من تنفيذ ولايته المتمثلة في تحسين الاتساق والتعاون بين الوكالات تنفيذا تاما، وفيما يتعلق بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري، نظرا لما تتسم به عملية الإطار في طول الإطار الزمني وكثافة الموارد، فإن مركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه برنامجا غير مقيم يشكل تحديا يتعين على البرنامج التصدي له من أجل الإبقاء على مستويات دنيا من المشاركة ودعم اتساق عمل الأمم المتحدة وتعاونها في الميدان. وعلاوة على ذلك، هناك افتقار عام إلى فهم مشترك لأدوار الأمم المتحدة ومسؤولياتها المتصلة بالبيئة. وعدد المحييين على استقصاء موظفي البرنامج الذين لا يوافقون على وجود فهم مشترك بين البرنامج وكيانات الأمم المتحدة الأخرى للدور الذي ينبغي أن يضطلع به البرنامج (٤٧ في المائة) يفوق بكثير عدد الموافقين على ذلك (٢٩ في المائة) (كان ٢٤ في المائة محايدين).

٢٥ - وبالمثل، قدمت الأطراف المعنية بعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدول الأعضاء التي جرت مقابقتها واستطلاع آرائها أمثلة على ازدواجية عمله مع عمل كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ترى كل واحدة من المنظمين نفسها مكلفة بالاضطلاع بدور فيما يتعلق بالعلوم والبيئة. وفيما يخص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثمة تصورات مختلفة فيما يتعلق بدور البرنامج على الصعيد القطري بالرغم من وجود مذكرة تفاهم في هذا الصدد. وتجدد الإشارة إلى أن البرنامج، لمعالجة هذه القضية، يقوم تدريجيا بوضع سياسة عامة لوجوده الاستراتيجي لتحديد حجم تدخلاته القطرية ونطاقها ومواقعها ومدتها. وأن التوسع في شرح تنفيذ هذه الولاية، على النحو المحدد في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سيزيد هذه المسألة وضوحا.

(٩) يدعم الموجز البيئي الوطني إدماج مسألة البيئة في التقييمات/التحليلات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

## اتسمت الشراكات بأهمية أساسية بالنسبة للبرنامج في التغلب على القيود المؤسسية المفروضة عليه وأدت دورا حاسما في تنفيذ برنامج عمله

٢٦ - لقد تكتفت أنشطة البرنامج المتعلقة بالشراكات<sup>(١٠)</sup>. وكما هو مبين في الجدول ١، ارتفع المتوسط الشهري لعدد الشركاء وميزانيات الشراكات منذ عام ٢٠٠٨، رغم انخفاض متوسط الميزانية لكل شريك جديد بنسبة ١٩ في المائة. ولما كانت التكاليف المترتبة على إبرام اتفاقات شراكة ثابتة أساسا، فإن ذلك يدل على أن شراكات البرنامج حاليا أقل كفاءة من حيث التكلفة مما كانت عليه في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وإن فوائد إقامة شراكات مع مزيد من الكيانات مقابل مبالغ أقل قد تفوق من حيث الأهمية الزيادة النسبية في تكاليف التجهيز. وقد يرغب البرنامج في مواصلة استكشاف هذا الاتجاه.

### الجدول ١

#### الشركات الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ - آذار/مارس ٢٠١٢	٢٠٠٨-٢٠١٠	
٧٠	٢١	المتوسط الشهري لعدد الشركاء الجدد
٤,٨ ملايين دولار	أكثر من ١,٨ مليون دولار	المتوسط الشهري لميزانيات مشاريع الشركاء الجدد
٦٩ ٨٨٥ دولار	٨٦ ٦٦٧ دولار	المتوسط الشهري لميزانية كل شريك جديد

المصدر: بيانات مراجعة الحسابات من مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٢٧ - ونظرا لصغر حجم البرنامج ومحدودية موارده وقلة وجوده القطري، فإن الشراكات تمثل عنصرا أساسيا يمكن البرنامج من تعزيز فعاليته. ففي تقييم البرنامج الذي أجرته عام ٢٠١١ شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، اعتبر ٦٩ في المائة من أصحاب المصلحة أن مدى نجاح البرنامج في استشارة الفئات المعنية كاف أو أكثر من كاف. وبالمثل، وافق أكثر من نصف المقيمين على استقصاء موظفي البرنامج (٥٤ في المائة) على أن البرنامج نجح في الدخول في ترتيبات شراكة تمكنه من الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الجهات

(١٠) يرد في السياسة العامة والإجراءات المتعلقة بالشراكات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، المنشورة في عام ٢٠٠١، أن "الشراكات تعرّف عموما، داخل منظومة الأمم المتحدة، بأنها علاقات طوعية وتعاونية بين أطراف مختلفة... تتفق فيها الأطراف على العمل معا من أجل تحقيق غرض مشترك أو أداء مهمة معينة، وعلى تقاسم المخاطر والمسؤوليات والموارد والفوائد". وتشير كلمة "الشراكة" إلى "أي تحالف أو تعاون أو ارتباط بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات خارجية من أجل تحقيق أغراض وأهداف مشتركة".

المستفيدة وتحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية بالنسبة لبرامجه (لم يوافق ٢٦ في المائة وكان ٢٠ في المائة محايدين).

٢٨ - وبإقامة الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي لديها وجود ميداني، تمكن برنامج البيئة من الاستفادة من المكاتب القطرية والخبرات القطاعية المتخصصة. ومكّن الشركاء القطريون البرنامج من الاستفادة من المعارف والشبكات المحلية التي ما كان ليستفيد منها بطريقة أخرى. وفي الوقت نفسه، أفاد البرنامج شركاءه بخبرته الفنية المتخصصة في مجال البيئة وعلاقاته بالحكومات وشبكاته العلمية العالمية. وتقدر المنظمات غير الحكومية بصفة خاصة الدعم التمويلي الذي يقدمه البرنامج؛ وإتاحة إمكانية الاطلاع مجاناً على المعلومات البيئية؛ وتوفير أدوات مثل تقييمات الأثر البيئي؛ والتوجيهات المتعلقة بالقضايا البيئية؛ وفرص التعاون بين بلدان الجنوب؛ ودعم حملة التثقيف والتوعية.

٢٩ - ودخل البرنامج بشكل متزايد في شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. ومن أبرز هذه الشراكات شراكته مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أن مبادرة الفقر والبيئة، التي لا تشكل مشروعاً تجريبياً في مجال "توحيد أداء الأمم المتحدة" فحسب، وإنما دلالة أيضاً، حسبما أشارت إليه الأطراف المعنية، على كيفية عمل وكالات الأمم المتحدة جنباً إلى جنب على نحو إيجابي من أجل تعزيز القدرة الوطنية على تعميم مراعاة الاعتبارات البيئية في خطط التنمية<sup>(١١)</sup>. ومن الأمثلة الأخرى الجديرة بالذكر تقييم التقييمات مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، وهي من المؤسسات الرئيسية لوضع عملية منتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي.

٣٠ - ومع ذلك، فإن الشركاء الذين أجريت مقابلات معهم حددوا تحديات ومخاطر في نموذج الشراكات الحالي للبرنامج. فقد لاحظ الشركاء أن الأطر الزمنية للمشاريع كانت في معظم الأحيان قصيرة المدة، مما أدى إلى حالات من عدم اليقين لا سيما بالنسبة لصغار الشركاء. وأشارت المنظمات غير الحكومية إلى الطبيعة المرهقة لعمليات إقامة الشراكات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإلى الحاجة إلى اتصال متبادل أفضل وأكثر انتظاماً وإلى نظم أسرع لصرف الأموال. وأشار الشركاء أيضاً إلى أنه ينبغي أن يقر البرنامج بما لشركائه في المنشورات وسائر وسائل الإعلام من فضل عليه. ورغم أن البرنامج يلتمس تعليقات من شركائه في إطار التقييمات النهائية للمشاريع، يلاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى

(١١) انظر التقرير الذي قدمه ستيف باس وإيف رنارد إلى وزارة الشؤون الخارجية للنرويج، والذي صدر عام ٢٠٠٩، واستعراض المعونة المتعددة الأطراف الذي أجرته وزارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والذي صدر في عام ٢٠١١.

أن هذه التقييمات تجرى للمشاريع التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ ٠٠٠ دولار فقط وأن التعليقات تركز فيما يبدو على مسائل تتعلق بمشاريع محددة وليس على ما ينطبق على الشراكات بصورة أعم. وإضافة إلى ذلك، لا يتتبع البرنامج بشكل منهجي كفاءة الشراكات من حيث التكلفة.

٣١ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أصدر البرنامج سياسته العامة وإجراءاته المنقحة المتعلقة بالشراكات لكفالة نهج متسق للدخول في شراكات على نطاق البرنامج. وتغطي هذه السياسة العامة إجراءات العناية الواجبة لتحليل قدرات الشركاء ومزاياهم النسبية وكفاءة التكاليف بالنسبة للشركاء، ممن يستهدف الربح ولا يستهدفه على حد سواء.

## جيم - تقديم المشورة في مجال السياسات وتوفير المعلومات بشأن الإنذار المبكر

ساهم عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في المجالات المواضيعية الستة لبرامجه الفرعية في إحداث تغييرات في السياسات وإدخال تحسينات في مجال البيئة

٣٢ - قدم البرنامج توجيهات على نحو فعال لصياغة السياسات البيئية الإقليمية والوطنية وساهم في تحقيق نتائج بيئية إيجابية. وذكر ممثلو الحكومات ومؤسسات البحوث وممثلو المجتمع المدني الذين أجريت مقابلات معهم أن التوجيه الذي قدمه البرنامج كان له دور أساسي في تفعيل السياسات البيئية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب ٨٨ في المائة من الجيبين على استقصاء مجلس الإدارة عن رأي مفاده أن البرنامج فعال في تقديم المشورة في مجال السياسات بشأن القضايا البيئية على أساس تقييمات علمية سليمة. ويعرض الجدول ٢ عدة أمثلة توضيحية عن الطريقة التي أثرت بها تقارير ومشاريع البرنامج على السياسات الوطنية والإقليمية. وذكر أصحاب المصلحة الرئيسيون المعنيون بعمل البرنامج، في مقابلات ودراسات استقصائية، أن البرنامج ساهم في هذه النواتج من خلال تقديم المشورة والتوجيه.

### الجدول ٢

#### أمثلة توضيحية لمساهمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع السياسات وتحقيق النواتج البيئية

المشروع/التقرير الذي يقدم مثالا توضيحيا	النواتج المتعلقة بالسياسات	النواتج البيئية	المجال المواضيعي
مشروع بشأن إطار استراتيجي لتنسيق معايير كفاءة استخدام الطاقة للأجهزة المنزلية في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا	وقعت عشر دول من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إطارا استراتيجيا للحد من الانبعاثات الناجمة عن مكيفات الهواء	يقدر تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحوالي ٣,٤٠١ مليون طن سنويا	تغير المناخ

المشروع/التقرير الذي يقدم مثالا توضيحيا	النواتج المتعلقة بالسياسات	النواتج البيئية	المجال المواضيعي
تقرير عن التقييم البيئي لأوغونيلاند، ٢٠١١	مشروع تدارك أثر التلوث الهيدروكربوني من أجل التنظيف البيئي لدلتا نهر النيجر <sup>(أ)</sup>	توافر ما مجموعه ١٠٠.٠٠٠ لتر من المياه الصالحة للشرب للمجتمع المحلي في نيسيوكن أوغالي <sup>(ب)</sup>	الكوارث والتزاعات
تقرير عن اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، ٢٠١٠	دراسات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي التي أجرتها ألمانيا والبرازيل والهند والمفوضية الأوروبية لإرشاد العمليات الوطنية	”تحسينات المقرر“ للأحوال الصحية وفرص العمل للمجتمع المحلي في أوغوني من السابق لأنه رصد النتائج	إدارة النظم الإيكولوجية
مبادرة الفقر والبيئة (مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، جارية	أدرج سبعة عشر بلدا الاستدامة البيئية في السياسات الإنمائية الوطنية	زادت الميزانيات الوطنية المخصصة للبيئة والفقر وإدارة النفايات بمقدار ستة أمثال في أوغواي وأوغندا في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٤	الحوكمة البيئية
المشروع الإقليمي لأمريكا الوسطى والمكسيك بشأن مادة دي دي تي، ٢٠٠٣-٢٠١١	اعتمدت بدائل لمادة دي دي تي في بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس	تم التخلص بشكل آمن مما مجموعه ٢٠٠ طن من مادة دي دي تي وغيرها من الملوثات العضوية الثابتة في المكسيك وأمريكا الوسطى	المواد الضارة والنفايات الخطرة
مشروع بشأن الخطة العالمية الخضراء الجديدة	خصص ما مجموعه ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للنقل منخفض الانبعاثات والطاقة الريحية والطاقة الشمسية في الصين وجمهورية كوريا	خصصت مجموعة العشرين ما مجموعه ٤٥٤,٧ بليون دولار للمشاريع الخضراء منذ عام ٢٠٠٨ <sup>(ج)</sup>	الكفاءة في استخدام الموارد، والاستهلاك والإنتاج المستدامين

المصدر: التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المنشورة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ (ما لم يذكر خلاف ذلك).

(أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، “UNEP welcomes Nigerian Government’s green light for Ogoniland oil clean-up”, 1 August 2012. متاح في الموقع التالي: [www.unep.org/newscentre/default.aspx?DocumentID=2692&ArticleID=9241](http://www.unep.org/newscentre/default.aspx?DocumentID=2692&ArticleID=9241).

(ب) الرسالة الإخبارية حول برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أوغونيلاند (Newsletter about UNEP in Ogoniland)، أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(ج) Edward Barbier, “How is the Global Green New Deal going?”, *Nature*, vol. 464, No. 7,290 (8 April 2010), pp. 832-833.

٣٣ - وكان لبعض مبادرات البرنامج، مثل الشراكة من أجل أنواع الوقود والمركبات  
النظيفة وبرنامج عمل الأوزون، التي تدعم بروتوكول مونتريال، تأثير مباشر على تحسين  
حالة البيئة وصحة الإنسان، كما هو مبين في الجدول ٣. وفي حين أن هناك تحديا كامنا  
في إسناد هذه الآثار بصورة مباشرة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فقد كان له دور كبير  
في ذلك. وعلى سبيل المثال، فقد قيل إن ”التخلص التدريجي لم يكن ليتحقق في أي موعد

قريب من ذلك الإطار الزمني بدون [برنامج الأمم المتحدة للبيئة] (١٢)، وأن "مركز تبادل المعلومات ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعب دورا تنسيقيا مركزيا بالغ الأهمية، بما في ذلك إدارة الميزانية المتوازنة للحملة والقيام بدور "وسيط نزيه"، بينما شارك أيضا باعتباره أحد الشركاء [في الشراكة]" (١٣).

## الجدول ٣

## مقاييس التأثير العالمي

المبادرة	الأثر
الشراكة من أجل أنواع الوقود والمركبات النظيفة	- تخلص ما يربو على ١٠٠ دولة تدريجيا من الرصاص في البنزين - تجنب أكثر من ١,٢ مليون حالة وفاة مبكرة سنويا
برنامج عمل الأوزون (من خلال بروتوكول مونتريال)	- تقدر الفوائد الاقتصادية بنحو ٢,٤٥ تريليون دولار سنويا، أي حوالي ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - خفض الاستهلاك العالمي للمواد المستنفدة للأوزون بنسبة ٩٨ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و ٢٠١٠ - يقدر أن حالات إعتام عدسة العين في الأشخاص ممن وُلدوا بين عامي ١٩٨٥ و ٢١٠٠ في الولايات المتحدة الأمريكية ستتنخفض بنحو ٢٢ مليون حالة - يقدر حدوث انخفاض في عدد الوفيات بسرطان الجلد في الولايات المتحدة بنحو ٦,٣ مليون فرد بحلول عام ٢٠٥٠

المصدر: Todd and Todd, "Outcome and influence"; Peter L. Tsai and Thomas H. Hatfield, "Global benefits from the phaseout of leaded fuel", Journal of Environmental Health, vol. 74, No. 5 (December 2011); UNEP, "World remains on unsustainable track despite hundreds of internationally agreed goals and objectives", 6 June 2012. [www.unep.org/newscentre/default.aspx?DocumentID=2688&ArticleID=9158](http://www.unep.org/newscentre/default.aspx?DocumentID=2688&ArticleID=9158)

ملاحظة: لم يجر مكتب خدمات الرقابة الداخلية تحققا مستقلا من البيانات التي أوردتها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تقاريره.

(١٢) David Todd and Hazel Todd, "Outcome and influence evaluation of the UNEP Partnership for Clean Fuels and Vehicles" (UNEP Evaluation Office, 2010), para 11  
لحماية البيئة (United States Environmental Protection Agency) Partnership for Clean Fuels and Vehicles: "evaluation of the design and implementation of the lead campaign" (December 2011), exhibit 2

(١٣) وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة 50, p. "Partnership", United States Environmental Protection Agency, "Partnership", p. 50

## دال - تيسير وضع القواعد والمعايير وتنفيذها وتطويرها، وإقامة روابط مشتركة متسقة بين الاتفاقيات البيئية الدولية

كان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دور حاسم في وضع القواعد والمعايير البيئية، على الرغم من الحاجة إلى تعزيز التنسيق مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف

٣٤ - استخدم البرنامج مواطن قوته في الدعوة إلى عقد الاجتماعات والتفاوض وتحفيز العمل على الصعيد الدولي من أجل تمهيد الطريق لإنشاء الأطر والاتفاقيات الدولية، كما ساعد على تيسير نشوء المعايير البيئية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويشهد على ذلك أن ٧٥ في المائة من المجهين على استقصاء مجلس الإدارة اعتبروا أن البرنامج كان فعالاً في تيسير وضع المعايير والقواعد البيئية وتنفيذها وتطويرها. وتشمل الأمثلة الحديثة على ذلك تيسير عملية الحوار والتفاوض العالمية التي أدت إلى إنشاء الفريق الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والدعم الذي قدم إلى المفاوضات التي أدت في عام ٢٠١٠ إلى اعتماد بروتوكول ناغويا المتعلق بالحصول على الموارد الجينية والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. ومن بين النجاحات التي حققها البرنامج والتي لقيت أكبر إشادة من أصحاب المصلحة والدول الأعضاء دوره التيسيري في دعم المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة جديدة للتخلص من الزئبق، من المتوقع أن تُعتمد في أواخر عام ٢٠١٣. وقد استجاب برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً لأولويات الدول الأعضاء، عن طريق زيادة التأزر والاتساق في اتخاذ القرارات بالنسبة إلى الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات (اتفاقيات بازل وروتدرام وستكهولم)، وذلك عن طريق تجميعها في إطار أمانة واحدة. كما أطلق البرنامج بوابة الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف (InforMEA)، وهي موقع شبكي يجمع ١٣ اتفاقية و ١٨ اتفاقاً بهدف تبادل المعلومات.

٣٥ - إلا أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة واجه صعوبات أكبر في تقديم الدعم إلى الحكومات للوفاء بالتزاماتها بموجب مختلف الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف. وعلى الرغم من أن البرنامج قد أنشأ مراكز للتنسيق الإقليمي في عام ٢٠١٠ لدعم تنفيذ مجموعات الاتفاقيات، وتشاور مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف في صياغة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، فإن عدة موظفين أجريت مقابلات معهم أفادوا بأن هناك طلباً غير ملبى على توفير المزيد من الدعم الفني من البرنامج لتلك الاتفاقيات. وأشارت الدول الأعضاء إلى ضرورة أن يبذل البرنامج مزيداً من الجهد لتعزيز علاقته مع بعض الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ودعا أعضاء

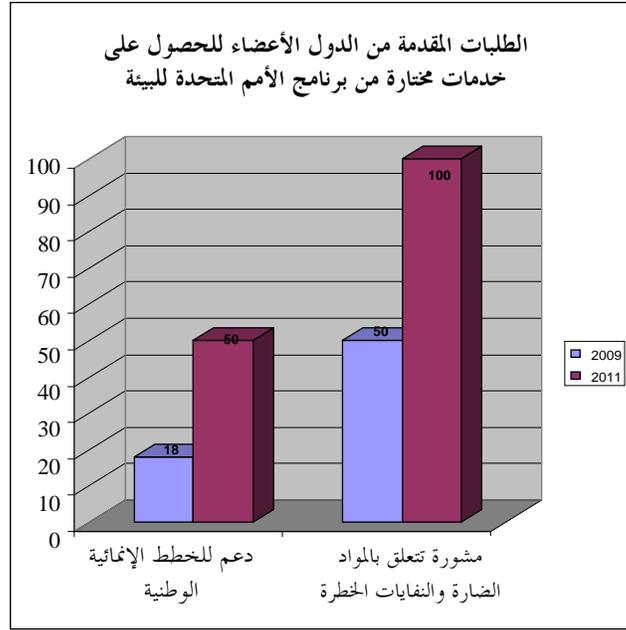
أمانة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الذين أحررت مقابلات معهم إلى توفير المزيد من المساعدة في جمع الأموال والمعاونة في الوصول إلى الدول الأعضاء وبناء القدرات ودعم الهياكل الأساسية. وفي عام ٢٠٠٨، أبرزت وحدة التفتيش المشتركة عدم وجود تقسيم واضح للعمل بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (انظر JIU/REP/2008/3). وبعد استعراض ذلك التقرير وتوصياته، قرر مكتب خدمات الرقابة الداخلية عدم وجود حاجة إلى مزيد من التقييم لتلك المسألة، وأنه ينبغي إعطاء التوصيات، التي ما زال يجري تنفيذها، وقتاً لتنفيذها بالكامل قبل النظر في إجراء مزيد من الاستعراض لهذه المسألة.

**هاء - تعزيز الدعم التكنولوجي وبناء القدرات تمثيا مع الاحتياجات والأولويات القطرية**  
**قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة خدمات قيمة لتنمية القدرات، ولكنه لم يتبع نهجاً استراتيجياً كافياً في التخطيط لهذه الخدمات وإدارتها**

٣٦ - على الرغم من أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد عمل منذ إنشائه في مجال تنمية القدرات، فقد كانت خطة بالي الاستراتيجية لعام ٢٠٠٥ خطوة مميزة في تطور ولايته عن طريق انتهاج بناء القدرات والدعم التكنولوجي بوصفهما جزءاً لا يتجزأ من العمل في جميع المجالات ذات الأولوية. وقد ازداد الطلب على هذا الدعم. ويبين الشكل الثالث بعض الأمثلة على هذا الازدياد. ولا توجد قاعدة بيانات مركزية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تسجل بشكل منهجي عدد طلبات المساعدة المتصلة بالخطة أو الأنواع الأخرى من المشورة والدعم التي يطلبها الشركاء والدول الأعضاء. وهكذا، فإن البرنامج ليست لديه أية وسيلة لتحديد مدى ونوع من الطلب على مثل هذه الخدمات، مما يجعل من الصعب القيام بتخطيط استراتيجي للعمل واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة فيما يخص الموارد أثناء الوفاء بهذه الولاية.

## الشكل الثالث

## طلبات الحصول على خدمات مختارة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة



المصدر: التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ٢٠١١.

٣٧ - وقد كشف التحليل الاستخلاصي الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقارير تقييم مشاريع البرنامج عن أن عنصر بناء القدرات مدرج في تصميمها وتنفيذها جميعاً. وعلاوة على ذلك، ذكرت الدول الأعضاء التي أجريت مقابلات معها أنها تريد مزيداً من الدعم التكنولوجي، وأبرزت الفرص التي لم يستغلها البرنامج لبناء قدرات البلدان النامية من أجل تحسين تقديم وإدارة البيانات الوطنية تمثيلاً مع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية<sup>(١٤)</sup>.

٣٨ - ومع ذلك، استناداً إلى التقييم الاستخلاصي الذي أجره مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كانت هناك أدلة متضاربة بشأن استدامة القدرات التي تم بناؤها على الصعيد القطري. وعلى وجه التحديد، أبرز المكتب الحالات التي مثلت فيها العوامل الخارجية، ولا سيما الافتقار إلى الملكية الوطنية والبيئات السياسية غير المواتية، عقبات تحقيق القدرة المستدامة على المدى الطويل. ووفقاً للمقابلات التي أجريت مع إدارة البرنامج، كانت

(١٤) ينص المبدأ ١٠ من إعلان ريو على أن أفضل سبيل لمعالجة القضايا البيئية هو تحقيق مشاركة جميع المواطنين المهتمين، على المستوى المناسب. ويذكر أيضاً أنه يتعين على الدول أن تيسر وتشجع توعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على أوسع نطاق.

المشاريع التي استندت إلى علاقات طويلة الأمد مع الحكومة الوطنية أكثر استدامة من المشاريع المنعزلة والطموحة المضطلع بها مع مستشارين خارجيين في أطر زمنية قصيرة<sup>(١٥)</sup>. واعتبر ٣٦ في المائة فقط من المحييين على استقصاء مجلس الإدارة أن البرنامج فعال في توفير التكنولوجيا ودعم تنمية القدرات وفقاً للاحتياجات الوطنية (بينما اعتبره ١٤ في المائة غير فعال، وكان ٥٠ في المائة محايدين).

#### واو - المسائل الشاملة لعدة قطاعات: المكاتب الإقليمية والنظم الداخلية

رغم ما بذل في الآونة الأخيرة من جهود لتعزيز المكاتب الإقليمية، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة لم يستجب بعد بالقدر الكافي لدعوات الدول الأعضاء لتعزيز هذه المكاتب ٣٩ - لقد اتخذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدة خطوات لتعزيز مكاتبه الإقليمية. أولاً، في إطار النمو العام لموارد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي بلغت نسبته ٦٧ في المائة منذ عام ٢٠٠٦، نمت أيضاً المكاتب الإقليمية، على النحو المبين في الجدول ٤.

#### الجدول ٤

#### النمو في موارد المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

الزيادة بالنسبة المئوية	٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٧-٢٠٠٦	
٣١	٢٥٩	١٩٧	الموظفون
٦٢	٧٧	٤٨	موارد غير متصلة بالوظائف (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

المصدر: UNEP/GCSS.XII/Add.1.

٤٠ - وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح إطار المساءلة لعام ٢٠١٠ مسؤوليات المكاتب الإقليمية ووقع المدير التنفيذي على اتفاقات منفصلة لتفويض السلطة مع كل من مديري المكاتب الإقليمية لترشيد المسؤوليات فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية والبشرية والمادية<sup>(١٦)</sup>. وقد منحت هذه التغييرات المكاتب الإقليمية مزيداً من السلطة التقديرية والمرونة البرنامجية. وتمثل أحد الاتجاهات الواعدة الأخرى الناشئة عن الاستمرار في إصلاح المكاتب الإقليمية فيما يُبذل من جهود تنظيمية لتحسين الاستفادة من المعارف الإقليمية لتحديد وضع البرنامج

(١٥) UNEP Evaluation Office, 2010-2011 Evaluation Synthesis Report (Nairobi, December 2011).

(١٦) وفق إطار المساءلة البرنامجية، اضطلعت شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف بتفويض السلطة من المدير التنفيذي لبرنامج البيئة إلى المديرين الإقليميين وبإعداد الدراسة الاستقصائية.

وما ينجزه على المستوى العالمي. وأصبحت الاستراتيجيات الإقليمية التي تعدها المكاتب الإقليمية إحدى الآليات الرئيسية التي تنطلق منها المعارف الإقليمية من القاعدة لإرشاد استراتيجيات المقر<sup>(١٧)</sup>. وراحت شعبة التعاون الإقليمي تجمع بمزيد من المنهجية ما يرد من مدخلات من المكاتب الإقليمية وتوظف هذه المعارف لإطلاع قيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن آخر ما يستجد من تطورات سياسية وبيئية في المناطق. وأخذت المكاتب الإقليمية أيضاً تشارك عن كثب في تخطيط برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتنفيذه.

٤١ - ورغم التقدم المشار إليه أعلاه، فإن المكاتب الإقليمية لم تستغل بعد كامل إمكاناتها. وفي حالات كثيرة، لم يبلغ التعاون بين المكاتب الإقليمية والمقر المستوى الأمثل ولم يتحقق بعد إدماج منظور إقليمي في عمل البرنامج ونقل المعارف بانتظام من الميدان إلى المقر. وقد أُشير إلى ذلك بأنه تحد رئيسي لتنفيذ المشاريع<sup>(١٨)</sup>. واضطلعت شعب المقر بالأنشطة على الصعيد القطري دون مشاركة المكاتب الإقليمية. وأدى ضعف التعاون جزئياً إلى عدم وجود تفاهم متبادل بشأن برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأنشطته على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

٤٢ - وعلاوة على ذلك، ما زالت عدة عوامل مؤسسية تقيد فعالية المكاتب الإقليمية. أولاً، لقد كان ٤٠ موظفاً جديداً في المكاتب الإقليمية (٦٠ في المائة) موظفين منتدبين من الشعب للعمل في المناطق. ومع أنهم مسؤولون أمام المديرين الإقليميين، فقد حدث التباس بشأن المهام والأدوار وإدارة الميزانية لأنهم ما زالوا مدرجين في قوائم موظفي الشعب في المقر. وبالنظر إلى عدم الوضوح في توزيع العمل بين الموظفين الإقليميين وموظفي الشعب المنتدبين، فقد جزئت في بعض الأحيان برامج العمل الإقليمية، مما جعل من الصعب على المكاتب الإقليمية العمل بوصفها وحدات متماسكة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن هناك معايير لتحديد حالات استخدام البرمجة العالمية أو الإقليمية أو الوطنية، ولم يكن هناك اتفاق بشأن المسائل التي يمكن أن تحقق أكبر قدر من الاستفادة من أي نهج إقليمي. ويفيد البرنامج بأن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ توضح جوانب برنامج العمل التي ستعزز على الصعيد الإقليمي أو العالمي أو من خلال التجمع بين النهجين. ويقدم أيضاً اسم الشعبة المسؤولة عن إنجاز ناتج معين وأسماء تلك التي تسهم في هذا الإنجاز، وهو ما يمثل توزيعاً للعمل تم الاتفاق عليه مع الشعب والمكاتب الإقليمية. كما أن وثائق المشاريع افتقرت

(١٧) مذكرة من المدير التنفيذي عن الترتيبات الإدارية لتنفيذ برنامج العمل للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

(١٨) أجرى مكتب التقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١١ تقييماً بنوياً لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

إلى الوضوح فيما يتعلق بدور المقر ودور المكاتب الإقليمية وبيان التسلسل الإداري<sup>(١٩)</sup>. ومع أن المكاتب الإقليمية قد أخذت منذ عام ٢٠١٢ تشارك بصورة منهجية في لجنة البرنامج لاستعراض المشاريع، فقد أفاد موظفو المكاتب الإقليمية بأنهم كثيراً ما استشيروا في وقت متأخر للغاية على نحو غير شامل بما يكفي لعملية الموافقة على المشاريع. كما أنه كثيراً ما أُشير في مقابلات أجريت مع الموظفين وأصحاب المصلحة إلى ضرورة التنسيق بشكل أوثق بين الشعب في المقر لأغراض الإنجاز على الصعيد الإقليمي.

٤٣ - وقد تمثل الأساس المنطقي الشامل لتعزيز المكاتب الإقليمية في زيادة مواءمة العمل المعياري والعلمي للبرنامج مع الأولويات الوطنية وتعزيز مراعاتها لها. وعلاوة على ذلك، يعد تعزيز المكاتب الإقليمية أمراً حاسماً لاستمرار وجهة البرنامج وفعاليته التنفيذية، وفقاً لما كرر تأكيده كل من الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٦٥، الذي اتخذ في عام ٢٠١٠، والذي دعت فيه إلى زيادة الدعم المقدم من أجل تعزيز قدرات جميع المكاتب الإقليمية للبرنامج، ومجلس الإدارة الذي اعتمد منذ عام ١٩٩٧ أكثر من تسعة مقررات في هذا الصدد. واشتركت بعض المكاتب الإقليمية في الموقع استراتيجياً في مناطق جغرافية تنسم بارتفاع كثافة المنظمات البيئية. وبناء على ذلك، يمكن لها أن تنسق وتحفز العمل البيئي على نحو أكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بما قد يكون عليه الحال إذا ما نفذ حصراً انطلاقاً من المقر. وباعتبار البرنامج منظمة تنسم بمحدودية المكاتب القطرية والموارد، فإن تعزيز المكاتب الإقليمية يمكن أن يسهم في ما يلي:

- (أ) زيادة إبراز دور البرنامج؛
- (ب) تعزيز فعالية تنفيذ البرامج من حيث التكلفة؛
- (ج) تحديد أهداف عملية جمع الأموال؛
- (د) تدعيم التواصل فيما يتعلق بالشراقات؛
- (هـ) بناء القدرات التقنية الإقليمية؛
- (و) تحقيق وفورات الحجم.

(١٩) التقييم البيئي والتحليل الاستخلاصي الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقارير تقييم مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ومع أن التخطيط البرنامجي الذي ينتهجه البرنامج أصبح أكثر تركيزاً على النتائج، فإن العمليات ذات الأهمية الشديدة لدعم تنفيذ البرامج لم ترق إلى المستوى المطلوب

٤٤ - أحرز البرنامج تقدماً في استحداث عمليات أقوى لتخطيط البرامج وإدارتها مما جعله كياناً يركز تركيزاً تاماً على النتائج. وعلى وجه التحديد، لقد اضطلع البرنامج بما يلي:

(أ) طبق نظام إدارة المعلومات البرنامجية للربط بين النواتج البرنامجية والنتائج ومعلومات الميزانية في عملية إبلاغ واحدة؛

(ب) عزز استقلالية مكتبه للتقييم وربط بشكل أفضل نتائج التقييم بتخطيط البرامج (وفقاً للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧)؛

(ج) أنشأ مكتب العمليات والخدمات المؤسسية الذي يتولى، عبر قسم ضمان الجودة، رصد جودة تنفيذ البرامج، مع إدراج التمويل والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات وتعبئة الموارد تحت مظلة واحدة؛

(د) زاد من تركيز النتائج في إطار النتائج الاستراتيجية الذي اعتمده للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٥ - وعلاوة على ذلك، فإن التكلفة بإعداد تقارير داخلية مثل التقييم البنوي لمكتب التقييم، وتقرير فريق العمل بشأن إدارة البرامج وتنفيذها المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، واستعراض احتياجات المكاتب الإقليمية وإمكاناتها (UNEP/GCSS.XII/9/Add.1) يدل على أن القيادة الحالية للبرنامج تقدر أهمية استمرار البحث والتفكير في عملياتها لإدارة التغيير.

٤٦ - أما فيما يتعلق بتقييم ما حققته من نتائج، في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، فإن الروابط السببية القائمة بين النواتج والإنجازات المتوقعة، وفقاً للتقييم البنوي، كانت روابط مفترضة إلى حد كبير وإن معظم الإنجازات المتوقعة قد حددت على مستويات مرتفعة للغاية لا يمكن أن يعزى تحقيقها مباشرة إلى تدخلات البرنامج. وقد أخذت نتائج التقييم البنوي في الاعتبار أثناء وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ووضعت أهداف البرامج الفرعية بمزيد من التحديد وصارت الإنجازات المتوقعة ترتبط ارتباطاً أكثر مباشرة بنواتج برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٧ - ومع ذلك، تتواصل عملية إصلاح البرنامج ويلزم إيلاء الاهتمام للعديد من العمليات الرئيسية. وتحديداً، لم يرسخ نهج تركيز البرامج والمساءلة التنظيمية ومعايير تخصيص الموارد على نحو يكفي لدعم التطبيق الكامل لنهج البرنامج في التركيز على النتائج.

٤٨ - ولم يستجيب البرنامج تماماً لطلب مجلس الإدارة الوارد في مقرريه ٩/٢٤ و ١٣/٢٥ الذي يقضي بتحديد أولويات عملياته وترشيدها بصورة أفضل. ومع أن الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ تشكل مجالاً للمواضيع الستة ذات الأولوية خطوة هامة نحو الأمام في إطار تركيز برنامج العمل، ما زال البرنامج ينفذ بانتظام مشاريع متفرقة وصغيرة غالباً ما تكون غير مترابطة وذات تكاليف لوجيستية باهظة، بالإضافة إلى الأنشطة التراثية التي لا تتصل مباشرة بالمواضيع الستة. وفي نهاية عام ٢٠١١، لم يرصد سوى ٣٥ من أصل ١٥٠ مشروعاً من المشاريع العاملة (أي ما نسبته ٢٣ في المائة) في سياق المجالات الستة ذات الأولوية؛ وقد تمثل الهدف التنظيمي في رصد نسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من المشاريع في ذلك السياق بحلول عام ٢٠١٢ (انظر UNEP/CPR/118/3).

وقد وافقت الدول الأعضاء التي أحرقت معها مقابلات على أن العمل الذي يضطلع به البرنامج هو عمل لا غنى عنه ويتسم بجودة عالية، وأن طموحات البرنامج لا تتناسب في أحيان كثيرة مع موارده البشرية والمالية، وأنه يتعين على البرنامج، ليزيد من فعاليته، أن يركز على إنجاز أعمال أقل عدداً إنما أفضل جودة. كما أقر الموظفون وأصحاب المصلحة بأنه، في الوقت الذي يتزايد فيه الطلب على عمل البرنامج، فإن البرنامج يجازف بتخفيف أثره عبر تشتيت طاقاته بصورة مفرطة؛ وقد أشاروا إلى ضرورة زيادة التركيز في برنامج العمل. وقد أدت مواصلة ترسيخ عملية إصلاح البرنامج إلى تعزيز التركيز في إطار كل من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤٩ - وعلى الرغم من التحسن الكبير الذي طرأ في مجالي التنسيق والاتصال على نطاق البرنامج منذ الأخذ بالاستراتيجية المتوسطة الأجل، ما زال هناك افتقار إلى الوضوح فيما يتعلق بالمساءلة. ووفقاً للتقييم البنيوي، ظلت المشاريع، في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تصمم داخل الشعب ونادراً ما كانت تحدد فرص تحقيق المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في وثائق تخطيط المشاريع أو وثائق التخطيط الأرفع مستوى. وعلاوة على ذلك، فكثيراً ما كانت الروابط بين شعب البرنامج وأنشطته ضعيفة وظل الدور المناط بالمشاريع التنظيمية للوحدات بخلاف الشعبة الرائدة والمساهمات فيها غير واضحة. وبناءً على وقائع اجتماعات لجنة استعراض المشاريع للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٢، التي ناقشت فيها اللجنة ستة مشاريع، فإن الوضع ما زال على حاله. وقد شاركت في ثلاثة مشاريع فقط من أصل المشاريع الستة أكثر من شعبة واحدة، وفيما يتعلق بمشروعين آخرين، حددت اللجنة الشعب أو المكاتب الإقليمية الأخرى التابعة للبرنامج التي يمكنها المشاركة. وعلاوة على ذلك، لم يوافق ما نسبته ٣٩ في المائة من موظفي البرنامج المحييين على الاستقصاء على أن نهج المصفوفة الذي يتبعه البرنامج في إدارة البرامج قد زاد من المساءلة الإدارية فيما يتعلق

بتنفيذ البرامج واستخدام الموارد في حين وافق على ذلك ما نسبته ٣٦ في المائة منهم (كان ٢٥ في المائة محايدين). وحُدد في برنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ تسلسل هرمي واضح للمساءلة ضمن إطار نتائج البرنامج.

٥٠ - وأدى الأخذ بستة مجالات شاملة ذات أولوية إلى إيجاد شبكة معقدة من الشعب الرائدة والشعب القائمة بالإدارة، كلفت بأدوار ومسؤوليات ما زالت آخذة في التطور. ومع أن منسقي البرامج الفرعية مكلفون بحكم الأمر الواقع بالتنسيق، فإن افتقارهم إلى السلطة في مجال الميزانية وكوّنهم مسؤولين أمام مديري الشعب الرائدة يحدان من قدرتهم على التأثير بشكل فعال على الاتساق البرنامجي في إطار المجالات المواضيعية. وبما أنهم يعملون في مختلف الشعب، ما زال لديهم أكثر المعلومات تفصيلاً عن المشاريع التي تنفذها الشعبة التي ينتمون إليها، وليس عن تلك المنفذة في مختلف الشعب. وغالبا ما يهتمشون في عمليات صنع القرارات الحاسمة: حيث أن رتبتهم أدنى من رتبة رؤساء الشعب، ولا يستطيعون تقديم اقتراحات برنامجية مباشرة إلى المدير التنفيذي والبعض يضطلع بدور المنسق على أساس عدم التفرغ. وقد وضعت اختصاصات جديدة لهؤلاء المنسقين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، سعياً لتوضيح أدوارهم، إلا أنها لم تنفذ بعد بالكامل.

٥١ - وعلاوة على ذلك، في حين أن تخطيط البرامج يتم وفقاً للمجالات المواضيعية ويشمل مختلف الشعب، فإن عملية تنفيذ البرامج وإنجازها تتولى قيادتها الشعب. ومنذ عام ٢٠٠٨، وللعمل على مواءمة حافظة أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج العمل، تم ترشيد أعمال كل من فريق الموافقة على البرامج الذي يقر محور التركيز بوجه عام والنهج المفاهيمي لحافظات مفاهيم المشاريع ولجنة استعراض المشاريع التي تنظر في المشاريع من الناحية التقنية وتوصي نائب المدير التنفيذي بالموافقة عليها. وقد أنشئ مكتب للعمليات لتعزيز المواءمة بين التخطيط الاستراتيجي واستعراض البرامج والمشاريع، والمالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية. وستصبح فعالية المكتب في الإشراف على عملية تنسيق أكثر شمولية بين الأولويات والموظفين والتمويل أكثر وضوحاً في دورة البرمجة المقبلة. وما زال يتعين توضيح الطريقة التي يمكن من خلالها أن تمارس هذه الهيئات السلطة تجاه رؤساء الشعب الذين يتولون قيادة البرامج الفرعية المواضيعية. وقد أفاد الموظفون بأن عملية الموافقة على المشاريع أضحت عملية أكثر صعوبة وتعقيداً في إطار البنية الجديدة.

٥٢ - والمسألة التي سبق أن حددها كل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية وشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف فيما يتعلق بعدم وجود معايير شفافة لتخصيص الأموال لكافة الأنشطة قد حددت أيضاً في هذا التقييم<sup>(٢٠)</sup>. وقد ولد ذلك توتراً ملحوظاً فيما بين الوحدات والفروع في البرنامج. ووجدت فرقة العمل التابعة للبرنامج أن موارد قد خصصت من صندوق البيئة لبعض الشعب في إطار برامج فرعية لم يكن لديها فيها أية نواتج تنجزها، بينما كان من المتوقع أن تنجز وحدات أخرى نواتج وإن لم يخصص لها موارد لذلك في الصندوق. ويفيد البرنامج بأن خطوات قد اتخذت لتحسين عملية تخصيص الموارد فيه. وينطوي ذلك على استعراض للمشاريع التي لديها ثغرات في التمويل، وعملية تحديد للأولويات ينفذها منسقو البرامج الفرعية استناداً إلى معايير محددة سلفاً. وقد وجدت فرق العمل أن العديد من الموظفين الذين تدفع رواتبهم من أموال غير مخصصة يعملون على مشاريع غير مشمولة بعملية تخصيص الموارد في إطار برنامج العمل. ولا يجري البرنامج تقييماً منهجياً لفعالية أنشطته من حيث التكلفة مع أن الوعي بالمفهوم منتشر على نطاق واسع. وفي حين يستشهد الموظفون بأمثلة عن العمل الفعال من حيث التكلفة بالمقارنة، مثلاً، مع منظمات دولية أخرى، وبشكل عام عن روح الاستفادة الخلاقية من الأموال المحدودة المتاحة وذلك، مثلاً، من خلال الدخول في شراكات، فإنهم يقدمون أيضاً أمثلة عما يعتبرونه فرصاً متاحة لاستخدام الموارد بمزيد من الفعالية. ومع أن قسم تعبئة الموارد يهدف إلى جعل عملية جمع الأموال أكثر اتساقاً بالطابع الاستراتيجي على مستوى المؤسسة، وذلك من خلال عرض ناجح لسلة أكثر اتساقاً من احتياجات البرنامج على الجهات المانحة، فإنه يفتقر إلى الولاية لتنسيق عملية استراتيجية لجمع الأموال على المستويات التنظيمية الأخرى وإلى القدرة على تنفيذ ذلك. ولدى البرنامج سياسة موحدة لتعبئة الموارد يكلف بموجبها مديرو المشاريع بمهام جمع الأموال لأنشطته<sup>(٢١)</sup>.

## خامسا - الخلاصة

٥٣ - كان أداء برنامج الأمم المتحدة للبيئة قويا في السنوات الأربع الماضية. وكما يتبين من زيادة بنسبة ٥٢ في المائة في التبرعات منذ عام ٢٠٠٨ والدعم الذي تلقاه البرنامج من أجل الحوكمة المعززة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، من الواضح أن الدول الأعضاء تقدر للبرنامج دوره باعتباره هيئة الأمم المتحدة الرئيسية في مجال البيئة. وعلى الرغم من حجمه

(٢٠) انظر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة الحسابات (AA2009/220/01) وتقرير شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف.

(٢١) هذا لا يعني أن الموارد تخصص تلقائياً للمشاريع.

الصغير نسبيا، فقد سخر البرنامج بنجاح خبرته و شراكاته الاستراتيجية لقيادة جهود بيئية هامة مثل مبادرة الاقتصاد الأخضر، وحماية التنوع البيولوجي، وإدارة المواد الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال مبادرات عديدة صغيرة النطاق، قدم إلى الحكومات في بلدان الجنوب خدمات قيمة تتعلق بكل من المشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات.

٥٤ - ونظرا للحالة الراهنة للبيئة العالمية، التي لا تزال معرضة لتهديد الاتجاهات السلبية، فإن فعالية البرنامج هي الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ويتسم الإطار الحالي للحوكمة البيئية الدولية بالتشتت المؤسسي والافتقار لنهج كلي في ما يتعلق بالقضايا البيئية، على الرغم من أن الدول الأعضاء تعمل على سد الفجوة المتزايدة في ما يتعلق بالوفاء بالالتزامات والتعهدات البيئية. بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. ويمكن للبرنامج، من خلال الاستفادة من مواطن قوته وتسخير أوجه تآزره الداخلية، أن يقوم بالمزيد من أجل دعم وضع السياسات الوطنية، وبناء القدرات من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وتحفيز التغيير الواسع النطاق على المستوى العالمي.

٥٥ - ووضع الإصلاح الداخلي البرنامج على الطريق الصحيح كي يصبح أكثر تعاونا واعتمادا على النتائج في تنفيذ برنامج عمله. ومع ذلك، يحتاج البرنامج لزيادة تحديد دوره من أجل كفاءة تواجده في وضع استراتيجي يسمح له بالاستفادة من ميزته النسبية على الساحة البيئية الشديدة الازدحام. وهناك فرصة للبرنامج لمواصلة العمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين على التركيز على المجالات التي يضيف فيها أكبر قيمة ممكنة.

٥٦ - وينبغي الاضطلاع بالولايات المعيارية والتنفيذية للبرنامج على نحو يتسم بالتكامل والدعم المتبادل والتماسك - على الصعد القطري والإقليمي والعالمي - من أجل تعزيز فعالية البرنامج. ففي هذا الالتقاء الفريد للعمل المعياري مع العمل التنفيذي يكون بإمكان البرنامج تقديم أكبر مساهمة له.

٥٧ - وتبين نتائج التقييم فعالية البرنامج وما يحدثه من أثر إيجابي في مجال البيئة من خلال تقاريره الرئيسية، وتيسيره لعملية الحصول على معلومات علمية عن البيئة في الوقت المناسب، وإسهاماته في إحداث تغييرات في السياسات الوطنية، ودوره الحاسم في وضع قواعد ومعايير عالمية للبيئة. ويظل البرنامج نصيرا فعالا لوضع البيئة في صدارة المناقشة العالمية ومحفزا قويا للعمل على الصعيد الدولي. بيد أن هناك فرصا لتحقيق نتائج أكبر، من خلال إدخال تحسينات برنامجية وهيكلية وتعزيز أوجه الكفاءة. وينبغي للقيادة العليا للبرنامج أن تواصل السير في طريق الإصلاح الإيجابي الحالي.

## سادسا - توصيات

٥٨ - يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية التوصيات الهامة الخمس الواردة أدناه.

## التوصية ١

٥٩ - يوصي البرنامج بمعالجة الثغرات في مجال الشراكات التي تم تحديدها في التقييم، آخذاً في الاعتبار التقدم المحرز في السياسة المتعلقة بالشراكات. وعلى وجه التحديد، يوصي بما يلي:

- (أ) السعي إلى التماس تعليقات منتظمة ومنهجية من جميع الشركاء الذين يعمل معهم على فرادى المشاريع عن طريق استخدام آلية موحدة للحصول على التعليقات. ويوصي البرنامج بتحليل الردود لاستخلاص الدروس المستفادة بشأن نقاط قوة وضعف إجراءاته الخاصة بالشراكات من أجل تعزيزها؛
- (ب) تنفيذ آلية لرصد فعالية الشراكات من حيث التكلفة.

## التوصية ٢

٦٠ - يوصي البرنامج بوضع استراتيجية لتعزيز مهمته الخاصة ببناء القدرات. وعلى وجه التحديد، يوصي بما يلي:

- (أ) وضع قاعدة بيانات لتتبع عدد ونوع طلبات المساعدة التي يتلقاها من الدول الأعضاء والأطراف المعنية الأخرى؛
- (ب) القيام من خلال استخدام البيانات المستمدة من قاعدة البيانات هذه بوضع خطة استراتيجية للبرمجة والميزنة في ما يتعلق بخدمات بناء القدرات التي تستند إلى اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

## التوصية ٣

٦١ - يوصي البرنامج بمواصلة تعزيز مكاتبه الإقليمية. وعلى وجه التحديد، يوصى بالقيام بما يلي:

- (أ) توفير فرص منتظمة لمديري المكاتب الإقليمية للاجتماع مع فريق الإدارة العليا؛
- (ب) إعطاء المكاتب الإقليمية صوتاً أقوى في عملية صياغة المشاريع؛
- (ج) تعزيز التعاون بين شعبة التعاون الإقليمي والمكاتب الإقليمية والشعب؛

(د) زيادة توضيح مسؤوليات ومهام المكاتب الإقليمية وإجراء تعديلات في الموارد المالية والبشرية وفقا لذلك؛

(هـ) تحسين التعاون بين الشعب من أجل الإنجاز على الصعيد الإقليمي بغية دعم المكاتب الإقليمية.

#### التوصية ٤

٦٢ - يوصى البرنامج بوضع معايير واضحة وشفافة لتخصيص الموارد (البشرية والمالية) للأنشطة في المجالات المواضيعية ذات الأولوية.

#### التوصية ٥

٦٣ - يوصى البرنامج بوضع الصيغة النهائية لمشروع أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لاختصاصات منسقي البرامج الفرعية وتنفيذه، والقيام بعد عام واحد باستعراض نتائج تنفيذ تلك الاختصاصات وإدخال تعديلات عليها حسب الاقتضاء.

(توقيع) كارمان ل. لابوانت

وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية

٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

## التعليقات المقدمة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الواردة في مذكرة مؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ موجهة من مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية<sup>(أ)</sup>

أود أن أشكركم على التقرير المنقح عن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يستعرض وجهة البرنامج وفعاليتته وكفاءته وأثره. والتقرير شامل ودقيق، ولكن بعض النقاط يمكن أن تفسر على نحو خاطئ، ويود البرنامج إثارتها في التعليقات الواردة أدناه كي تنظروا فيها.

١ - يفيد الموجز بأن إصلاح البرنامج جارٍ، وأن العمليات الحاسمة المتعلقة بتركيز البرامج والمساءلة المؤسسية وتخصيص الموارد متأخرة (يرد تعليق مماثل في الفقرة ٤٧). هذا كلام غير صحيح. إذ عمل البرنامج مع لجنة الممثلين الدائمين التابعة له وغيرها من أصحاب المصلحة خلال فترة السنتين الماضية من أجل استعراض أفضل السبل لتعزيز تركيز البرامج والمساءلة المؤسسية فيه. وقد وُضع كل من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، اللذين قُدمتا إلى مجلس الإدارة لينظر فيهما خلال دورته في شباط/فبراير ٢٠١٣، مع تركيز معزز للبرامج. وتشمل هاتين الوثيقتين للتخطيط الاستراتيجي للمنظمة سلسلة واضحة من النتائج تتراوح بين النواتج والإنجازات المتوقعة التي يمكن أن يسهم فيها البرنامج بنتائجه. وتغطي الخطة جميع أعمال البرنامج - بغض النظر عن مصدر التمويل - من أجل تحقيق النتائج في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل، بحيث لا يكون أي مشروع خارج إطار النتائج هذا. ولذلك، ولئن يمكن أن يصح القول إن آخر فترة برنامج عمل لم تكن مركزة بالقدر الممكن، فإن إضفاء المزيد من الطابع المؤسسي على عملية إصلاح برنامج الأمم المتحدة للبيئة أدى إلى تعزيز كبير لتركيز البرامج.

(أ) يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذه الوثيقة النص الكامل للتعليقات الواردة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المشروع النهائي للتقرير عن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أقرت هذه الممارسة عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦٣ إثر التوصية المقدمة من اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

٢ - وجرى أيضا تعزيز المساءلة من خلال وضع هيكل هرمي واضح للمساءلة داخل إطار نتائج المنظمة. فلكل ناتج في برنامج العمل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ شعبة تخضع للمساءلة بشأنه. ويخضع للمساءلة عن قيادة البرنامج الفرعي، وتوجيهه ورصده بصفة عامة مدير الشعبة الرائدة. ويتم قياس كل مستوى من مستويات المساءلة في تقرير الأداء البرنامجي، الذي يبين ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحرز تقدما نحو تحقيق النواتج والإنجازات المتوقعة في برنامج العمل/الاستراتيجية المتوسطة الأجل. ويجري قياس هذه المساءلة عن تحقيق النتائج على أساس نصف سنوي ويستعرضها في ذلك الوقت فريق الإدارة العليا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عندما يتم الاتفاق على الإجراءات الإدارية. وترجى كذلك ملاحظة أن البرنامج قد اتخذ بالفعل خطوات لتحسين عملياته المتعلقة بتخصيص الموارد. إذ تشتمل العملية على استعراض للمشاريع التي توجد فجوة في ما يخص تمويلها وعلى عملية لتحديد الأولويات ينفذهما منسقو البرامج الفرعية في إطار كل برنامج فرعي على حدة مع الاعتماد في تحديد الأولويات على معايير منها أولويات الجهات المانحة في ما يخص التمويل، والقيمة المضافة إلى برنامج العمل، وحالة تنفيذ المشاريع، ومستوى الأثر الكامن، من بين أولويات أخرى أكثر مواضيعية. وترسل التوصيات إلى مكتب العمليات. وبعد استعراض للمشاريع المقدمة، يطلع المكتب المدير التنفيذي على توصيات منسقي البرامج واستعراض المكتب لنوعية المشاريع المقدمة.

٣ - وتفيد الفقرة ٣٠ بأن الموظفين والشركاء الذين أجريت معهم مقابلات حددوا تحديات ومخاطر في نموذج الشراكة الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأنه، وفقا لما ذكره الموظفون، هناك افتقار إلى التحليلات المنهجية لقدرات الشركاء ومزاياهم النسبية؛ وأن البرنامج لا يتتبع بشكل منهجي فعالية الشراكات من حيث التكلفة؛ وأن آخرين لاحظوا الحاجة إلى إطار واضح يوجه الطريقة التي يتفاعل بها البرنامج مع مجموعات مختلفة من الشركاء، ولا سيما القطاع الخاص. وترجى ملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة حدد سياسته المتعلقة بالشراكات في نهاية عام ٢٠١١ وأن السياسة الجديدة قيد التنفيذ في عام ٢٠١٢. وتشمل السياسة الآن إجراءات بذل العناية الواجبة لتحليل قدرات الشركاء، والمزايا النسبية وفعالية التكلفة بالنسبة للشركاء ممن يستهدف الربح ولا يستهدفه على السواء. وما ورد في التقرير كان صحيحا في السابق، ولكن تمت معالجته بالفعل من خلال تنفيذ السياسة المحددة في عام ٢٠١٢.

٤ - ويشير الاستنتاج في الفرع واو (الوارد قبل الفقرة ٣٩) إلى أنه بالرغم من الجهود المبذولة في الآونة الأخيرة لتعزيز المكاتب الإقليمية، لم يستجب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد بالقدر الكافي لدعوات الدول الأعضاء إلى تعزيز هذه المكاتب. وهذا الاستنتاج يتعارض

مع النص اللاحق، الذي يبين زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في ملاك الموظفين وزيادة قدرها ٦٠ في المائة في تمويل الأنشطة في المكاتب الإقليمية. ويبين النص اللاحق أيضا أنه أجريت عمليات تفويض للسلطات للمديرين الإقليميين، مما منحهم المزيد من السلطة التقديرية. وتنوه الوثيقة بالدور الأقوى الذي أدته المكاتب الإقليمية في وضع وتنفيذ برنامج العمل. ولا تأخذ الفقرتان ٤٠ و ٤١ في الاعتبار أن البرنامج حدد زمن إنجاز الأعمال على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني من خلال ما سمي بأطر البرامج (أي وثائق التخطيط) التي ارتأى ما كان يعرف آنذاك بفريق الموافقة على البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أنها أفضل نطاق للإنجاز. ومنذ ذلك الحين، تعززت الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بتحديد أجزاء برنامج العمل التي ستنجز على الصعيد العالمي أو على الصعيد الإقليمي، أو من خلال الجمع بين النهجين. وتقدم أيضا اسم الشعبة المسؤولة عن إنجاز ناتج محدد في برنامج العمل، والجهات التي تسهم في الإنجاز، وتقسيم العمل الذي تم التوصل إليه مع الشعب والمكاتب الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة في ما يتعلق بالفقرة ٤٢ إلى أن المكاتب الإقليمية شاركت بشكل منهجي منذ عام ٢٠١٢ في عمل لجان استعراض المشاريع التابعة للبرنامج.

٥ - وتفيد الفقرة ٥٠ بأن الأخذ بمجالات الأولوية الشاملة الستة قد نجحت عنه شبكة معقدة من الشعب الرائدة والقائمة بالإدارة لا يزال يتم توضيح الأدوار والمسؤوليات فيها. وترجى ملاحظة أنه تم بالفعل القيام بالتوضيحات وأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ليست له الآن سوى مستويات المساءلة التالية: تلك التي تخضع فيها الشعب/المكاتب الإقليمية التي تدير المشاريع للمساءلة (الشعب القائمة بالإدارة)، التي غالبا ما تكون نفسها مسؤولة عن إنجاز ناتج في برنامج العمل، وتلك المسؤولة عن قيادة البرامج الفرعية (مديرو الشعب الرائدة).

٦ - وتفيد الفقرة ٥٠ بأنه لا يوجد دليل على أن مدخلاتهم (منسقي البرامج الفرعية) أدت إلى تغييرات في القرارات المتعلقة بالبرمجة وجمع الأموال؛ وأن منسقي البرامج الفرعية مهمشون أيضا في عمليات صنع القرار الحاسمة: فهم أقل رتبة من رؤساء الشعب ولا يمكنهم تقديم اقتراحات برنامجية مباشرة إلى المدير التنفيذي. وهذا غير صحيح. فبسبب أطر البرامج التي وضعت بالتنسيق مع منسقي البرامج الفرعية، فإن البرامج التي لا ترتبط بنتائج في برنامج العمل لا يتم إدراجها، مما يؤثر على قرارات جمع الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مكتب العمليات قام خلال عام ٢٠١٢ بتسيخ إجراءات جديدة تتطلب من المنسقين الاضطلاع بدور محوري في تحديد أولويات المشاريع في برامجهم الفرعية من حيث التمويل الآتي من المؤسسات (مثل البرنامج المواضيعي للبيئة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك

الطاقة وحساب الأمم المتحدة للتنمية). وتقدم هذه التوصيات إلى المدير التنفيذي من أجل اتخاذ قرار نهائي بشأنها.

## ويبدي برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعليقات على التوصيات المحددة

### التوصية ١

يوصي البرنامج بأن يعالج الثغرات في مجال الشراكات التي تم تحديدها في التقييم، آخذاً في الاعتبار التقدم المحرز في السياسة المتعلقة بالشراكات.

يوافق البرنامج على هذه التوصية، التي تتماشى مع نتائج المراجعة السابقة التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وقد بدأ تنفيذها. وقد تود شعبة التفتيش والتقييم مراعاة تقرير ونتائج الجولة الثانية من مراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن هذه المسألة، التي صدرت بعد تقرير التقييم الحالي، والتي وُصف فيها أداء البرنامج في إدارة الشراكات، عقب الإجراءات المؤسسية التي اتخذته مؤخراً أمانة البرنامج، بأنه مرض تماماً.

### التوصية ٢

يوصي البرنامج بوضع استراتيجية لتعزيز مهمته الخاصة ببناء القدرات.

يوافق البرنامج على هذه التوصية ويقترح تنفيذها في سياق الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، رهنا بتوافر الأموال المرتبطة بالاستراتيجية.

### التوصية ٣

يوصي بأن يواصل البرنامج تعزيز مكاتبه الإقليمية.

يوافق البرنامج على هذه التوصية، التي تتسق مع قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٣، ويلاحظ أن الموارد اللازمة طلبت في إطار مخصصات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الميزانية العادية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، رهنا باستعراض اللجنة الخامسة لها وموافقتها عليها.

### التوصية ٤

يوصى البرنامج بوضع معايير واضحة وشفافة لتخصيص الموارد (البشرية والمالية) للأنشطة في المجالات المواضيعية ذات الأولوية.

يوافق البرنامج على هذه التوصية ويقوم بتنفيذها في سياق تخطيط الموارد لبرنامج عمل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، الذي يستند إلى حد كبير على الميزنة القائمة على النواتج.

إلا أن البرنامج يلاحظ أنه على الرغم من ضرورة وضع المعايير وتنفيذها، فإن أي عملية تخصيص للموارد في الأمم المتحدة تتضمن عنصرا لتحديد الأولويات "من القمة إلى القاعدة"، تتولى تطبيقه، في المقام الأول، الدول الأعضاء، وكذلك إلى حد ما المدير التنفيذي.

#### التوصية ٥

يوصي البرنامج بوضع الصيغة النهائية لمشروع أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لاختصاصات منسقي البرامج الفرعية وتنفيذه، والقيام بعد عام واحد باستعراض نتائج تنفيذ تلك الاختصاصات وإدخال تعديلات عليها حسب الاقتضاء.

يوافق البرنامج على هذه التوصية، التي من المقرر مناقشتها في اجتماع للإدارة العليا سيعقد قريبا.